

ثم ادعى القرية لم يقبل الا بينه ولا يملك الرجل والمرأة
احد الاويين وان علوا واللااد وان سفلوا وكذا لا
يملك الرجل خاصة ذوات الرحم من النساء المحرمات
كالخالدة والعمه والاخت وبناتها وبنات الاخ وبنات
هو لا با بالملك ويملك غيره من الرجل والنساء
على الكراهية وثبات كراهية فيمن يرثه وهل يتعق عليه
بالنكاح من يتعق عليه بالنسب فيه روايتان اشهرها
انه يتعق ولا يتعق على المرأة سوى عمودين واذا
ملك احد الزوجين صاحبه بطل العقد بينهما ونسب الملك
اما ازالة الرق فاسانها اربعة الملك والمباشرة و
الترقية والعواض واما المباشرة فالعق والكتابة

والنبي

التدبير والاستيلاء وقد سلف الملك **اما العتق** فعبارة الصفة
التحريرية وفي لفظ العتق ترة ولا اعتبار بغير ذلك من
الكليات وان تصد بها العتق ولا يكتفى الاشارة ولا الكتابة
مع القدرة على النطق ولا يقع جعل عبدا ولا بد من تحريمه
شرطا متوقفا او صفة ويجوز ان يشترط مع العتق شيئا ولو
شرطا عادته في الرق ان خالف قولان المراد بالمرور
يشترط في العتق جواز التصرف والاختيار والمعتق والبر
وفي العتق الجواز المبلغ عشر اربعة بالجواز حسنة ولا يقع
عتق الكرى وفي وقوعه من الكافر ترة واستحب عتقه
ويعتبر في المصنف ان يكون ممنوكا حال العتق مسلما و
لا يقع لو كان كافرا ويكره لو كان مخالفا ولو نذر عتق لحد